في إطار التنمية المستدامة:
لماذا تسعى الدول الخليجية النفطية إلى تنويع اقتصاداتها؟

علي عبد القادر علي[1]

(مسودة أولية؛ فبراير ٢٠١٣)

أولًا: مقدمة:

حسب تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتّنمية (١٩٨٧) "عُرّفت التنمية المُستدامة بأنّها تلك "التنمية التي تُلبّي احتياجات الأجيال الحاليّة دون إعاقة مَقدِرَة الأجيال المستقبليّة في مقابلة احتياجاتها". وكما هو معروف كان الاهتمام منصبًّا وقتها على مجال إدارة الموارد الطبيعيّة والبيئيّة.

وكما هو معروف أيضا تعرض هذا التعريف "للاستدامة" إلى النّقد من مختلف الأوجه. فمن وجهة نظر التنمية البشرية لاحظ محبوب الحق (١٩٩٥: ٧٨) أنّ ما يجب استدامته هو الحياة الإنسانيّة، وأنّ البيئة الطبيعية ما هي إلاّ وسيلة لمثل هذه الاستدامة وليست غاية. يتطلب هذا الفهم أنه ينبغي على كلّ جيل مقابلة احتياجاته من دون أن يترتّب على ذلك ديون لا يستطيع الوفاء بمقابلتها. ويعني هذا التعريف البديل تفادي تراكم الدّيون البيئيّة (التي تترتّب على تلوّث البيئة واستنفاد الموارد الطبيعيّة)، والدّيون الماليّة (من خلال الاقتراض غير الرّشيد)، والدّيون الاجتماعية (بإهمال الاستثمار في تنمية الإنسان)، والدّيون الديمغرافيّة (بالسّماح للنموّ السكّاني غير المنظّم ومعدّلات التحضّر العالية). على أساس هذا الفهم للاستدامة، لاحظ محبوب الحقّ أنّ التنمية المُستدامة لا بدّ لها من التركيز على "طبيعة النموّ الاقتصادي ونوعيّته"، بما في ذلك العناية بالبيئة، وبالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعيّة، وانعكاس كلّ ذلك بطريقةٍ ملموسة على تمكين الناس ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها (أنظر أمارتيا سن (١٩٩٩) للمرتكزات النظرية والفلسفية لمقاربة التنمية البشرية)[2].

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر. ورقة رئيسية مدعوة قدمت لمؤتمر الجمعية الاقتصادية العُمانية ١٥-١٧ فبراير ٢٠١٣.

[2] ونسارع لنلاحظ في هذا الصدد أن التعريف العريض التنمية يرى أن التنمية هي عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر في عيش الحياة التي يرغبون فيها وأن أهم هذه الحريات، ذات العلاقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، تشتمل على الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية، والترتيبات الاجتماعية، وضمانات الشفافية، والأمن الوقائي.

وفي تقرير حديث، يوضّح برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (٢٠١٠: ١٩): أنّ "التّنمية البشريّة والتّنمية المُستدامة هما قضيّتان مُتلازمتان. [...] والتّنمية البشرية تعني إفساح المجال أمام الإنسان ليعيش حياةً مديدة، يتمتّع فيها بالصحّة، ويحصل على التعليم، ويحقّق ذاته، أمّا التّنمية المُستدامة فتعني الحرص على إفساح المجال ذاته أمام أجيال الغد. فالتّنمية البشريّة لا تكون تنمية بشريّة... ما لم تكن مُستدامة". ولتوضيح تلازم القضيّتين يلاحظ التقرير أنّ التنمية البشريّة بتركيزها على تعدّد أبعاد التنمية "تُكمل النُّهج التقليديّة للاستدامة، وتُذكّرُنا بأنّ المناقشات حول كيفيّة الاستدامة لاتقلّ أهمّيةً عن معرفة ما الذي يجب أن يكون مُستدامًا. وتعني التّنمية البشريّة توسيع حرّيات الإنسان وخياراته، بحيث يتمكّن من تلبية حاجاته وتحقيق رغباته وطموحاته. والناس الذين لم يولدوا بعد لا يمكنهم اتّخاذ القرار عن أنفسهم في المستقبل. ووفقًا لمفهوم التّنمية البشريّة لا يقلّ الإنصاف بين الأجيال أهمّيةً عن الإنصاف بين أفراد الجيل الواحد"[٣]. ويعني تلازم المفهومين إمكانيّة الاستمرار باستخدام مؤشّر التنمية البشريّة لقياس الإنجاز التّنموي المُستدام عوضا عن استخدام مؤشر الدخل الخقيقي للفرد الذي يعنى بالنمو الاقتصادي و كفاءة تخصيص الموارد.

في اطار مثل هذا الفهم الموسع لعملية التنمية يمكن التصدي لقضية تنويع مختلف الاقتصادات، بما في ذلك الاقتصادات التي تعتمد على الموارد الطبيعية. في دراسة حديثة أوضح هفيدت (٢٠١٣) أنه في اطار الاقتصاد السياسي، بمعنى دراسة السياسات الاقتصادية، عادة ما يفهم بالتنويع الاقتصادي تنويع صادرات البلد المعني، وخصوصًا "السياسات التي ترمي للإقلال من الاعتماد على عدد محدود من سلع الصادر التي ربما كانت عرضة لتذبذب، وعدم استقرار، الاسعار والكميات أو عرضة لانخفاض الأسعار على المدى الزمني الطويل". وتتفق الأدبيات الحديثة حول التنويع الاقتصادي على أن التنويع يمكن أن يحدث أما أفقيًا، بمعنى استهداف فرص لسلع جديدة في نفس القطاع الانتاجي؛ أو رأسيًا، بمعنى زيادة عدد مراحل عمليات التصنيع للسلع، وينطوي على تحول من قطاع إلى آخر، أومن صناعة إلى أخرى، وعموما من القطاع الأولي إلى قطاعات الصناعة والخدمات (أنظر، على سبيل المثال، هفيدت (٢٠١٣)، وجيلب (٢٠١١)).

---

[٣] المرجع نفسه، الصفحة نفسها. وعلى الرغم من هذا التعريف البديل، عاد برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (٢٠١١) لتناول الاستدامة من وجهة النظر البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، لكن يربطها بقضية الإنصاف. وربّما كان مردّ ذلك الحراك الدولي، استنادًا إلى النتائج العلميّة التي نُشرت في مجال تغيّر المناخ، باتجاه الوصول إلى اتفاقيّة دولية في شأن انبعاثات ثاني أُكسيد الكربون.

وتوضح القراءة المتأنية للفهم أعلاه، وللأدبيات الحديثة التي تتصدى لقضية تنويع الاقتصاديات، أن كلها تنطلق، بوعي أو بدون ذلك، من الحقائق النمطية للتحولات الهيكلية التي تحدث على المدى الزمني الطويل في الهياكل الانتاجية لمختلف الاقتصاديات حول العالم. وتلاحظ الأدبيات المتخصصة في تحليل الاقتصاديات التي تعتمد على الموارد الطبيعية، وخصوصا تلك التي تعتمد على النفط بما فيها دول الخليج، أن معظم هذه الدول تعبر بطريقة متواترة عن رغبتها في تنويع اقتصادياتها بتقليل اعتمادها على النفط وذلك عن طريق إحداث تحولات هيكلية يعتد بها خلال فترات زمنية تحددها وثائق الخطط الرسمية التي تصدرها الجهات الرسمية (أنظر على سبيل المثال هفيدت (٢٠١٣)، وصندوق النقد الدولي (٢٠١١: الفصل الأول)).

وكمثال للنص على هدف التنويع الاقتصادي في الوثائق الرسمية لدول الخليج يمكن الاشارة إلى ما أورده الحجري (٢٠٠٠) فيما يتعلق بسلطنة عُمان: "وكان مجلس التنمية في ١٩٧٥ قد أصدر قرارا بتحديد سياسة وأهداف عملية التنمية الاقتصادية الذي مثل في الواقع استراتيجية التنمية للحكومة. من بين أهداف وغايات سياسة التنمية التي جاءت في القرار ما يلي: إن الهدف ألساسي للتنمية الاقتصادية هو تنفيذ مشروعات مولدة للخل تضيف إلى الدخل القومي حتى يتم رفد الاقتصاد بمصادر إضافية لدعم الموارد النفطية ولتأمين تقدم مناسب نحو المستقبل وفي هذا الاطار يجب التركيز على الصناعة والزراعة والثروة السمكية"[٤].

وفي اطار تقييمه للإنجازات التنموية التي حققتها سلطنة عُمان خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٩ أشار معالي أحمد بن عبدالنبي مكي إلى جهود التنويع الاقتصادي التي بذلتها السلطنة في الماضي وإلى أن محاور استراتيجية التنمية طويلة المدى (١٩٩٦-٢٠٢٠) تشتمل على هدف للتنويع الاقتصادي، ضمن أهداف أخرى: "تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة في اطار اقتصاد مستقر، وتنمية الموارد البشرية بصورة متطورة... وتطوير وتنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العُماني وفي اطار ديناميكي ومتفاعل مع الاقتصاد

[٤] الحجري (٢٠٠٠): ص٢٢-٢٣؛ وتوثيقه لورود هذا النص في وثيقة خطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦-١٩٨٠ في ص: ١٠٦-١٠٩.

العالمي، وإيجاد قطاع خاص كفء وفعال وقادر على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقادر على المنافسة العالمية"[٥].

مهما يكن من أمر التعبير عن، والرغبة في، تنويع اقتصاديات دول الخليج يلخص هدفيت (٢٠١٣) مختلف النتائج التي توصلت اليها الأدبيات فيما يتعلق بتقييم جهود التنويع التي بذلتها دول الخليج منذ منتصف السبعينات. ويمكن، دون الدخول في تفاصيل، ملاحظة أن معظم المحللين قد توصلوا إلى أن هذه الجهود لم تسفر عن تنويع يعتد به،[٦]:

(أ) لم تنجح جهود التصنيع خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٣، وربما كانت فاشلة؛ وأن أهم جهود التصنيع، مهما كان فشلها في تحقيق أهدافها، خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩ قد كانت داخل قطاع الطاقة؛

(ب) أنه على الرغم من نجاح دول الخليج في تطوير بعض نشاطات القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، وزيادة الصادرات غير النفطية، إلا أنه بعد عقود من الطفرة النفطية في منتصف السبعينات لا تزال مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والايرادات الحكومية في اقتصاديات دول الخليج مرتفعة للغاية، وأن قطاع النفط والغاز لا يزال مهيمنا على الهيكل الاقتصادي؛

(ت) أنه على الرغم من قابليتها للتعرض للصدمات الخارجية مقارنة بدول شبيهه لا تعتمد على النفط إلا أن تطوير قطاع الخدمات في هذه الدول، من جانب، وانخفاض التذبذب في الأسواق العالمية منذ عام ١٩٨٠ من جانب آخر، قد أدى إلى انخفاض التذبذب في هذه الدول بطريقة ملحوظة، مما يعني أن أحد المبررات التقليدية لهدف التنويع قد فقد قوته مع الزمن.

وعلى الرغم من هذا التقييم السالب لتجارب التنويع الاقتصادي في دول الخليج، وهوتقييم صحيح حسب منطقه، إلا أننا نعتقد أنه تقييم قد جانبه الصواب من وجهة نظر

---

[٥] أنظر نص الكلمة في موقع وكالة الأنباء العُمانية www.omannews.gov.om

[٦] انظر أيضًا صندوق النقد الدولي، (٢٠١١-b).

تعامله مع هذه الاقتصاديات على أنها تشبه الاقتصاديات النامية التقليدية، الفقيرة ومتوسطة الدخل، بما في ذلك تلك الاقتصاديات التي تعتمد على الموارد الطبيعية. ونزعم في هذا الصدد أن هنالك استحالة منطقية وتطبيقية في تنويع اقتصاديات دول الخليج، مهما كان حسن نوايا القائمين على أمرها ومستشاريهم من مختلف أنحاء العالم[٧].

تهدف هذه الورقة إلى لفت الانتباه إلى أن هنالك استحالة عملية ونظرية في تنويع اقتصاديات دول الخليج بغرض تقليل اعتمادها على قطاع النفط والغاز كقطاع انتاجي مهيمن وذلك لأسباب اقتصادية تتعلق بطبيعة الهياكل الاقتصادية كما يعبر عنها بأنصبة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي؛ وبالكفاءة الانتاجية، حسبما يعبر عنها بواسطة انتاجية العامل. ويستند هذا المقترح على ملاحظة بسيطة مؤداها أن هذه الدول لا تعاني من مشكلة اقتصادية بالمعنى المفهوم للكلمة خصوصا فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي طويل المدى والذي يعكس الاهتمام به اهتماما بالكفاءة الانتاجية، وانما تواجه مشكلة تنموية حسب التعريف العريض للتنمية، بمعنى التنمية البشرية، تتمثل أهم جوانبها في إدارة عملية التوزيع العادل للثروة البترولية بعد استغلالها التجاري وتوزيع الدخل المتولد عنها، بمعنى العناية بقضايا الانصاف للاجيال الحالية و تلك المستقبلية.

تشتمل بقية هذه الورقة على خمسة أقسام تتناول على التوالي قضايا التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية؛ والحقائق النمطية للتحول الهيكلي؛ والتحول الهيكلي في دول الخليج وانتاجية القطاعات والتنويع الاقتصادي؛ التحديات التنموية التي تواجه هذه الدول كملاحظات ختامية.

ثانيًا: قضايا التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد:

استعرض جيلب (٢٠١٠) الأدبيات المتخصصة في اقتصاديات الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية وناقشها من وجهة نظر التنويع الاقتصادي حيث ركز على الحالات العادية للدول ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط التي لها عدد سكان كبير نسبيا،

[٧] أنظر أحمد الكواز (٢٠٠٨) لتقييم تجميعي لحالة الكويت.

واحتياجات تنموية كبيرة ويهيمن على اقتصادياتها قطاع الموارد الطبيعية (وبالأخص قطاع النفط والغاز). ويستثني جيلب بذلك الدول الغنية بالنفط والغاز كدول الخليج العربية وذلك على الرغم من مناقشته لنموذج دبي. ويلاحظ جيلب، عن حق، أن الدول التي تعتمد على الموارد تختلف فيما بينها اختلافات عميقة في جوانب عدة بما في ذلك عدد السكان، وحجم القوى العاملة، والموقع الجغرافي، وحجم الموارد الطبيعية، والفرص المتوفرة لتطوير نشاطات أخرى تعتمد على الموارد، وأن كل هذه العوامل تلعب دورها في تحديد أولويات التنويع وسياساته. ويلاحظ في هذا الصدد الفرق الشاسع بين دول الخليج الغنية بالنفط والمستوردة للعمالة، وبين الدول النفطية الأخرى ذات الوفرة العمالية, لما كانت دول الخليج تعتمد على العمالة المهاجرة لفترة طويله استبعد أن يكون هدف التنويع فيها هو خلق وظائف لمواطنيها.

تتمثل أهم ما توصلت اليه الأدبيات التي تناولت العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي طويل المدى والتنمية من منظور التنويع الاقتصادي في عدد من النتائج والمقترحات التطبيقية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الثروة الطبيعية والنمو طويل المدى والتنويع: هنالك جدل واسع حول علاقة الموارد الطبيعية، أو الاعتماد عليها، والنمو الاقتصادي طويل المدى. وتوضح الأدبيات أن هنالك قدر كبير من التعقد فيما يتعلق بإثبات اتجاه العلاقة السببية بين الاثنين لأن قياس وفرة الموارد الطبيعية، وقياس درجة الاعتماد عليها يرتبط، ولو جزئيا بالنمو الاقتصادي ومستوى الدخل (ما يعرف فنيا بالتسبيب المتداخل أو المتبادل). على الرغم من ذلك تبلور اتفاق عام في الأدبيات أن الثروة الطبيعية بحد ذاتها أمر طيب لمختلف الاقتصاديات وأنها يمكن أن تؤدي على المدى الزمني الطويل إلى تحولات هيكلية يترتب عليها اقتصاديات متنوعة في الدول المؤهلة للاستفادة من هذه الهبات الطبيعية كما يشهد على ذلك تجارب ما حدث في استراليا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من ذلك هنالك شواهد توضح أن تنويع حزمة الصادرات له علاقة وثيقة بالنمو طويل المدى، وأن الاقطار التي تتركز صادراتها في عدد محدود من السلع لا تسجل معدلات نمو يعتد بها على المدى الزمني الطويلة وله أهمية حرجة فيما يتعلق بمقدرة الدول على التنويع

الاقتصادي. وتعتبر مقدرة الدول على عزل الاقتصاد عن الصدمات الخارجية التي تترتب على التحركات الفجائية في أسعار سلع الصادرات الأحادية من أهم المعايير المستخدمة في الحكم على إمكانية تحقيق تنويع اقتصادي يتعد به. وتكون هذه المقدرة حاسمة في مجال صياغة سياسات ملائمة، وإدارة كفئة، لسعر الصرف، مما سييسر الاستمرار في تنفيذ برامج استثمارية في القطاعات غير المعتمدة على الموارد الطبيعية والتي تنتج سلعا قابلة للإتجار. ويلاحظ في هذا الصدد أن هنالك جدل واسع حول المزيج الأمثل للسياسات التي تشجع النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي. فهناك من يرى أنه ينبغي على الدول التي تعتمد على الموارد التركيز، مثلها في ذلك مثل الدول النامية الأخرى، على السياسات الكلية التقليدية التي تؤكد على الاستقرار الاقتصادي والانفتاح التجاري والسياسات المحايدة فيما بين القطاعات (ما يسمى بالسياسات الأفقية)؛ وهنالك من يوصي باتباع سياسات تستهدف قطاعات أو صناعات معينة (السياسات الرأسية، أو السياسات الصناعية) وخصوصًا إنشاء قاعدة صناعية (كما كان عليه الحال زمن التخطيط في ستينات القرن الماضي). ويلاحظ في أمر الفريق الثاني أنه على الرغم مما اكتسبته السياسات الصناعية من سمعة سيئة (بفضل جهود أبحاث صندوق النقد الدولي) عادت بعض الدول إلى صياغة سياسات صناعية، تروج على أنها متوافقة مع التوجهات نحو سيادة آلية الأسواق، وتهدف إلى تشجيع الاستثمار من خلال تعويض ما يترتب على عدم كمال الأسواق[٨].

وتتفق الأدبيات أن نتائج اتباع أي من هذه السياسات يعتمد في نهاية المطاف على صياغتها وتنفيذها، وليس على أسسها النظرية فقط، وأن هنالك مجال جدي لصياغة سياسات رأسية في دول الموارد الطبيعية التي تسعى إلى تنويع اقصادياتها لسببين، على الأقل، يتعلق الأول بأن قوى السوق لوحدها سوف تجذب الاقتصاد نحو الاعتماد المتزايد على الموارد الطبيعية؛ ويتعلق الثاني بملاحظة أن الايرادات الحكومية المترتبة على الموارد توفر للحكومات قدرًا كبيرًا من الحرية لتنفيذ مثل هذه السياسات من خلال برامج للاستثمار تهدف إلى تخفيض تكلفة الانتاج في القطاعات المستهدفة.

---

[٨] في ملاحظة ذكية حول "السياسات الصناعية" التي كانت متبعة في عدد من الدول النامية قبيل حقبة الثمانينات من القرن الماضي لاحظ رودريك (١٩٩٩) أنه إذا انتهى عام ١٩٧٣ لما اكتسبت "السياسات الصناعية" السمعة السيئة هذه!.

التركيبة المؤسسية والتنويع: توضح الأدبيات أن تأثير الثروة الطبيعية على النمو الاقتصادي طويل المدى ليس متجانسًا فيما بين الدول، ويعتمد على تمتع القطر بحيازة نوعين من رأس المال يعتبران مكملان لرأس المال الطبيعي: رأس المال البشري، ورأس المال المؤسسي. ويلاحظ في هذا الصدد أنه في غياب هذين النوعين من رأس المال سيكون البلد عرضة للعنة الموارد (ويقصد بلعنة الموارد التأثير السلبي لاكتشاف وتصدير الموارد الطبيعية على تنافسية سلع الصادر التي كانت على رأس قائمة الصادرات قبيل اكتشاف، واستغلال الموارد الطبيعية، وهو تعبير استوحي من تجربة اكتشاف، وتصدير، هولندا للغاز الطبيعي في بحر الشمال في عام ١٩٦٠، ومن بعد أصبح يشار إليه بالمرض الهولندي ويطبق في التحليل الاقتصادي بغير روية في رأينا)[٩]. وهنالك شواهد تجريبية توضح أن الدول ذات المستويات المتدنية لرأس المال البشري وللتركيبة المؤسسية ستواجه صعوبات كبيرة في تنويع اقتصادياتها والارتقاء في سلم الصادرات. وفسرت هذه النتائج على أنها تعني أنه على المدى الزمني الطويل تحتاج الدول إلى أرصدة متوازنة من الهبات(الطبيعية والبشرية والمؤسسية) لأغراض تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

ويتضح من هذا التلخيص المكثف لاستعراض الأدبيات الذي قدمه جيلب (٢٠١٠) أن هنالك صعوبات منهجية ومفاهيمية تعترض العمليات الرامية إلى تنويع الاقتصاديات الفقيرة ومتوسطة الدخل ذات الكثافة السكانية التي تعتمد على الموارد. وعلى الرغم من أن جيلب قد استعرض هذه الأدبيات من منظور التنويع الاقتصادي إلا أنه ركز على النتائج التي استخدمت منهجية تقدير دوال النمو التي تحاول استكشاف العوامل المهمة في تحديد النمو طويل المدى وتركز بوجه خاص على استكشاف دور السياسات الاقتصادية الكلية في إحداث مثل هذا النمو. وكما هو معروف تعاني هذه المنهجية من عدة مشاكل فنية، ليس هنا مجال الخوض فيها يمكن الاطلاع على بعضها بمراجعة لانت بريتشيت (٢٠٠٦). وما يهمنا ملاحظته في هذا الصدد هو أن عملية النمو طويلة المدى في الدول التي تعتمد على الموارد هي عملية خارجة عن نطاق تحكم صناع القرار في الدول

[٩] أنظر، على سبيل المثال بول كوليير (٢٠٠٨: ٨٥).

المعنية. ومن ثم اذا كان التنويع الاقتصادي ويعنى بالتأثير على تحقيق النمو طويل المدى في هذه الدول فأن ذلك يعني قدرًا من الاستحالة.

ثالثًا: الحقائق النمطية للتحوّل الهيكلي:

تتطلب عملية تنويع الاقتصاديات إحداث تحوّلات هيكلية في اقتصادات الدّول النامية على وجه الخصوص، بمعنى **تغيّر التركيبة الاقتصادية من قطاعات ذات إنتاجيّة متدنّية إلى أخرى ذات إنتاجيّة مرتفعة، وذلك في إطار تحقيق معدّلات موجبة لنمو الدّخل الحقيقي للفرد.** وكما هو معروف تعود فكرة التحول الهيكلي في الدول النامية إلى نموذج الاقتصاديات الثنائية الذي صاغه آرثر لويس في عام ١٩٥٤ في مقالته الشهيرة "التنمية الاقتصادية في ظل عرض غير محدود للعمل". على المستوى النظري يتكون الاقتصاد الثنائي النمطي من قطاعين: قطاع تقليدي، عادة ما يصنف كقطاع الزراعة، يتميز بتدني انتاجية العامل (لدرجة اعتبارها مساوية للصفر كوصف لتفشي حالة فائض للعمال)، وقطاع حديث، عادةً ما يصنف كقطاع الصناعة، يتميز بارتفاع الانتاجية ويستخدم العمال ورأس المال في اطار تقنيات انتاج حديثة وتسعى وحداته الانتاجية لتعظيم الربح (بمعنى تحديد أجور العمال على أساس الناتج الحدي لعنصر العمل). في إطار هذا الاقتصاد الثنائي تحدث عملية التنمية بانتقال فائض العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث لقاء أجر ثابت تحدده عوامل مؤسسية ومجتمعية. وهكذا تحدث عملية التحول الهيكلي للاقتصاد بانتقال عوامل الانتاج من القطاع متدني الانتاجية إلى ذلك مرتفع الانتاجية ويتبع ذلك تنويع الاقتصاد من الاعتماد على انتاج السلع الزراعية (أو الأولية عمومًا) إلى الاعتماد على إنتاج سلع متنوعة بما فيها السلع الأولية. هذه، باختصار مخل، هي القصة النظرية للتحول الهيكلي التي استندت عليها جهود تنويع الاقتصاديات النامية ذات الهيكل الاقتصادي الثنائي.

من الناحية التطبيقية يمكن اختبار حدوث تحول هيكلي خلال فترة زمنية معينة بتقدير علاقة بين مؤشّر التحوّل الهيكلي كمتغيّر يحتاج إلى تفسير ومختلف محدّدات التحوّل الهيكلي كدخل الفرد الحقيقي (باعتباره مؤشّرًا على المرحلة التنمويّة للقطر) وعدد السكّان

(باعتباره مؤشّرًا لحجم القطر)[١٠] كمتغيرات مفسرة. هذا وعلى الرغم من أن الدراسات التطبيقية قد استخدمت مجموعة واسعة من مؤشّرات التحوّل الهيكلي، إلا أن مؤشرات مجموعتي الهيكل الانتاجي والتشغيل قد استحوذتا على اهتمام هذه الأدبيات ولا يزالان. تشتمل مجموعة الهيكل الانتاجي على أنصبة مختلف القطاعات الانتاجية (الزراعة، والصناعة، والصناعة التحويلية، والخدمات) من الناتج المحلي الاجمالي؛ بينما تشتمل مجموعة التشغيل على نصيب قطاع الزراعة في التشغيل ونسبة انتاجية العمل في القطاع غير الزراعي لتلك في القطاع الزراعي[١١].

لدراسة أنماط التحوّلات الهيكلية، عادة ما يتم تقدير علاقة سببيّة بين متوسّط نصيب كلٍّ من قطاعات الزراعة والصّناعة والخدمات والصناعة التحويليّة في الناتج المحلّي الإجمالي أوفي القوة العاملة، باعتبارها متغيّرات تابعة، وعدد من المُتغيّرات المُفسّرة، شملت دخل الفرد الحقيقي بأسعار المكافئ الشّرائي لعام ١٩٨٥ في السّنة الابتدائية للفترة الزمنيّة الفرعيّة؛ وعدد السكّان (بالمليون نسمة) في السنة الابتدائية للفترة الزمنيّة الفرعيّة؛ وثابت التقدير لكلّ قطر ليعكس خصائص القطر المعنيّ؛ ومؤشّر للاتجاهات الزمنية تمّ تنميطه بحيث أخذ قيمة صفر لفترة الخمس سنوات ١٩٧٥ – ١٩٧٩.

في أحدث الدراسات التي طبّقت هذه المنهجيّة تم تقدير العلاقة السببيّة بين مؤشرات التحول الهيكلي والمتغيرات المفسرة لعيّنة كبيرة من الدّول النّامية (٨٥ دولة لقطاعات الزراعة والصّناعة والخدمات و٦٩ دولة لقطاع الصناعة التحويليّة)، ولفترة زمنيّة طويلة نسبيًّا (١٩٦٠ – ١٩٨٨). وكما درجَتْ العادة في تقدير مثل هذه العلاقات، تمّ تقسيم الفترة الزمنيّة إلى فترات فرعيّة، طول الواحدة منها خمس سنوات، بحيث استُخدم متوسّط المتغيّر التابع خلال الفترات الفرعيّة، بينما استخدمت قيمة كلٍّ من دخل الفرد وعدد السكّان في السّنة الابتدائية للفترة الفرعيّة[١٢].

---

[١٠] انظر سيركوين وشينري (١٩٨٩: ١٤١–١٨١).

[١١] اشتملت المجموعات الأخرى على: – مجموعة الطّلب النّهائي (الاستهلاك الخاصّ، والاستهلاك الحكومي، والاستثمار الخاصّ، والصّادرات والواردات، واستهلاك الغذاء)؛ ومجموعة التّجارة السلعيّة (الصّادرات الأوليّة، وصادرات السّلع المُصنّعة، وواردات السّلع الأوّليّة، وواردات السّلع المُصنّعة).

[١٢] أوكونل وندولو(٢٠٠٠).

أكّدت النتائج التي تمّ التوصّل إليها عددًا من الحقائق النمطيّة التي تمّت مشاهدتُها على مدى زمني طويل لعمليّة التنمية. ويمكن تلخيص هذه الحقائق النمطيّة في إطار تحقيق معدّلات نمو موجبة للدّخل الحقيقي للفرد (بمعنى تطوّر القطر في مراحل التّنمية) فيما يلي:

(أ) **نصيب القطاع الزراعي:** ينزع نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلّي الإجمالي نحو الانخفاض مع تطور القطر في مراحل التنمية (بمعنى ازدياد الدخل الحقيقي للفرد) إلى أدنى مستوى له يصله عند دخل للفرد يساوي ٨٨٥٤ دولار بالمكافئ الشرائي للدولار لعام ١٩٨٥[١٣].

(ب) **نصيب قطاع الصّناعة:** ينزع نصيب قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع مع تطور القطر في مراحل التنمية (بمعنى ازدياد الدخل الحقيقي للفرد) إلى أعلى مستوى له يصله عند دخل للفرد يساوي ٢٠٤٦٥ دولار بالمكافئ الشرائي للدولار لعام ١٩٨٥[١٤].

(ت) **نصيب قطاع الخدمات:** ينزع نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع مع تطور القطر في مراحل التنمية (بمعنى ازدياد الدخل الحقيقي للفرد) إلى أعلى مستوى له يصله عند دخل للفرد يساوي ١٤٩٢ دولار بالمكافئ الشرائي للدولار لعام ١٩٨٥[١٥].

---

[١٣] المعادلة التي تم تقديرها: نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي = ٢٠١,١ – ٦٣,٦ (لوغاريثم دخل الفرد) + ٣,٥ (تربيع لوغاريثم دخل الفرد) + معاملات (متغيرات مفسرة أخرى)؛ ومعامل تحديد ٠,٥٣؛ حيث بلغت قيمة ت–الاحصائية ٢,٢ لثابت التقدير، و٨,٢ لدخل الفرد، و٦,٨ لتربيع دخل الفرد.

[١٤] المعادلة التي تم تقديرها: نصيب قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي = ٤٧,٣ (لوغاريثم دخل الفرد) – ٢,٤ (تربيع لوغاريثم دخل الفرد) + معاملات (متغيرات مفسرة أخرى)؛ ومعامل تحديد ٠,٣٥؛ حيث بلغت قيمة ت–الاحصائية ٦,١ لدخل الفرد، و٤,٦ لتربيع دخل الفرد.

[١٥] المعادلة التي تم تقديرها: نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي = ١٦,٤ (لوغاريثم دخل الفرد) – ١,١ (تربيع لوغاريثم دخل الفرد) + معاملات (متغيرات مفسرة أخرى)؛ ومعمل تحديد ٠,٢٢؛ حيث بلغت قيمة ت–الاحصائية ٢,٢ لدخل الفرد، و٤,٦ لتربيع دخل الفرد.

(ث) **نصيب قطاع الصناعة التحويلية:** ينزع نصيب قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي نحو الارتفاع مع تطور القطر في مراحل التنمية (بمعنى ازدياد الدخل الحقيقي للفرد) وليس له مستوى أعلى يتجه له[١٦].

(ج) **نصيب قطاع الزراعة في التشغيل:** ينزع نصيب قطاع الزراعة في تشغيل العمال نحو الانخفاض مع تطور البلد في مراحل التنمية[١٧].

(ح) **انتاجية العمل في القطاع غير الزراعي كنسبة من تلك في القطاع الزراعي:** تنزع الانتاجية النسبية للعمل نحو الارتفاع مع تطور البلد في مراحل التنمية وتصل أعلى قيمة لها عند متوسط دخل حقيقي للفرد يبلغ ٩٣٤٧ دولار بالمكافئ الشرائي للدولار لعام ١٩٨٥[١٨].

رابعًا : التحول الهيكيلي في دول الخليج :

يوضّح الجدول الملحق رقم (١) لمحة تجميعية عن التحوّل الهيكلي الذي حدث في دّول الخليج التي حقّقت معدّلًا موجبا لنمو الدّخل الحقيقي للفرد خلال الفترة ١٩٨٥ – ٢٠٠٩، وذلك من خلال النظر إلى أنصبة القطاعات الإنتاجيّة في الناتج المحلّي الإجمالي لعامي ١٩٩٠ كسنة ارتكازية، و٢٠١٠ كسنة ختاميّة، وهي فترة زمنية تعتبر مدى زمني طويل نسبيًا[١٩]. ويتضح من الجدول أن الهيكل الانتاجي لدول الخليج لا يتطابق مع

---

[١٦] المعادلة التي تم تقديرها: نصيب قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي = ١١,٨ (لوغاريثم دخل الفرد) – ٠,٤ (تربيع لوغاريثم دخل الفرد) + معاملات (متغيرات مفسرة أخرى)؛ ومعمل تحديد ٠,٢٦؛ حيث بلغت قيمة ت–الاحصائية ١,٨ لدخل الفرد، و٠,٩٦ لتربيع دخل الفرد.

[١٧] المعادلة التي تم تقديرها: نصيب قطاع الزراعة في التشغيل= –٠,٧ (تربيع لوغاريثم دخل الفرد) + معاملات (متغيرات مفسرة أخرى)؛ ومعمل تحديد ٠,٧٣؛ حيث بلغت قيمة ت–الاحصائية ٢,٥ لتربيع دخل الفرد.

[١٨] المعادلة التي تم تقديرها: الانتاجية النسبية للعمل في القطاع غير الزراعي لتلك في القطاع الزراعي: = ١٢,٨ (لوغاريثم دخل الفرد) – ٠,٧ (تربيع لوغاريثم دخل الفرد) + معاملات (متغيرات مفسرة أخرى)؛ ومعامل تحديد ٠,٢٢؛ حيث بلغت قيمة ت–الاحصائية ٣,٥ لدخل الفرد، و٢,٨ لتربيع دخل الفرد

[١٩] تم اختيار هذه السنوات لتوفر المعلومات لعينة الدول وليس لأي سبب آخر.

الهياكل الانتاجية التي تعاملت معها الأدبيات النظرية والتطبيقية التي طورت فكرة التحول الهيكلي في ظل النمو الاقتصادي وذلك حسب الملاحظات التالية:

(أ) أن القطاع الزراعي لا يساهم مساهمة يعتد بها في الناتج المحلي الاجمالي. على الرغم من ذلك يوضح الجدول أنه خلال الفترة تحت الدراسة سجلت كل دولة من الدول الخليجية انخفاضًا في نصيب القطاع الزراعي ملبية بذلك التوقع النظري والتطبيقي للتحول الهيكلي النمطي. إلا أن هذه التلبية لا تحمل معنى حقيقي للتحول الهيكلي نسبة للنصيب الهامشي للغاية لهذا القطاع في الهياكل الانتاجية لهذه الدول بما في ذلك السعودية وعُمان في عام ٢٠١٠ السنة الختامية في الجدول.

(ب) أن نصيب القطاع الصناعي، بتعريفه الواسع، قد سجل اتجاهًا للارتفاع في كل الدول تحت الدراسة فيما عدا دولة الامارات التي سجلت انخفاضًا في نصيب هذا القطاع. ويهيمن هذا القطاع على اقتصاديات كل دولة من الدول بنصيب يفوق ٥٠% من الناتج المحلي الاجمالي. ويعني ذلك توافق هذا التحول مع ما تتوقعه النتائج التطبيقية.

(ت) أن نصيب قطاع الخدمات قد سجل اتجاها مغايرا للتوقعات النظرية في كل الدول ما عدا دولة الامارات التي ازداد فيها نصيب القطاع حسبما تتطلبه الحقائق النمطية.

(ث) أن نصيب القطاع الفرعي للصناعة التحويلية قد سجل ارتفاعًا في كل من الامارات وسلطنة عُمان، وظل ثابتًا في السعودية وانخفض في الكويت. ويعني ذلك تفاوت عملية التحول الهيكلي في مجموعة هذه الدول، وأن ما حدث في بعضها لا يتوافق بالضرورة مع التوقعات النمطية التي أثبتتها الأدبيات.

باستخدام الملاحظات في (ب) و(ث) أعلاه وبتعريف قطاع الصناعة الاستخراجية بأنه المتبقي من قطاع الصناعة بتعريفه الواسع بعد استبعاد نصيب القطاع الفرعي للصناعة التحويلية، يمكن التأكد من أن التحول الهيكلي الذي سجل فيما يتعلق بقطاع الصناعة قد

كان مدفوعًا بزيادة نصيب القطاع الاستخراجي في كل الدول فيما عدا سلطنة عُمان (التي انخفض فيها نصيب القطاع الاستخراجي من الناتج المحلي الاجمالي من حوالي٥٧% عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٥٢% عام ٢٠١٠)، ودولة الامارات (التي انخفض فيها نصيب القطاع الاستخراجي من ٥١ % من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٠ إلى ٤٤% عام٢٠١٠). هذا ولعلنا لسنا بحاجة إلى ملاحظة أن هذا الاستنتاج يعتمد بطريقة حرجة على المستوى العالي للتجميع الذي استخدم في تعريف القطاعات، ولتوفر المعلومات.

يمكن فهم التحول الهيكلي المشاهد في دول الخليج خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ على أنه حلقة متصلة في سلسلة النمو طويل المدى الذي بدأ عند اكتشاف النفط في كل دولة منها هذه الدول (مهما كان تاريخ اكتشاف النفط في كل منهما). انطوى مسلسل النمو هذا على تغيرات مجتمعية عميقة تعرضت لها الأدبيات المتخصصة (انظر على سبيل المثال الرميحي (١٩٩٠)). وما يهمنا ملاحظته هو أن الهيكل الاقتصادي لدول الخليج كان يتكون من قطاعات اقتصادية تقليدية (اشتملت على الغوص على اللؤلؤ، والتجارة والزراعة، وبعض الخدمات، وقليل من صناعة الأكواخ). وعلى الرغم من عدم وجود معلومات تمكن من تقدير إنتاجية هذه القطاعات قبيل اكتشاف النفط، إلا أنه يمكن الزعم بأنها قد كانت تتصف بإنتاجية متدنية للغاية.

شكل اكتشاف البترول صدمة خارجية عنيفة لمجتمعات دول الخليج يمكن فهمها من خلال أطروحة "التسبيب الدائري التراكمي، وهي أطروحة قال بها قونار ميردال (١٩٥٧)[٢٠].

يعد ميردال من أوائل رواد اقتصاديات التنمية الذين وجهوا نقدًا نظريًا متماسكًا للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، خصوصًا فيما يتعلق بإمكانية تطبيقها في الدول النامية. هذا ودون الدخول في تفاصيل فنية يكفينا ملاحظة أن ميردال عزى عدم ملائمة النظرية النيوكلاسيكية للتطبيق في هذه الدول إلى عدم واقعية افتراضاتها الأساسية وخصوصا افتراض وجود حالة توازن مستقرة ينزع نحوها الاقتصاد كلما تعرض لصدمة من

[٢٠] ربما كان من المهم الإشارة إلى أن ميردال قد قدم أطروحته بطريقة في محاضرة دعى لتقديمها بواسطة بنك مصر الوطني في أكتوبر عام ١٩٥٦.

خارجه. ولاحظ في هذا الصدد أن هذا الافتراض يستند على افتراض غير واقعي آخر نشأ عن التقليد الذي ساد في أوساط المنظرين في مجال الاقتصاد والذي محتواه أنه بالإمكان التفرقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية في واقع المجتمعات وهو افتراض غير واقعي عند تناول تحليل المجتمعات الحبة والمشاهدة على أرض الواقع.

وفي محاولة لتقديم بديل لافتراض وجود حالة توازن اقتصادي مستقر طور ميردال أطروحة "السببية الدائرية التراكمية" كأطروحة أكثر واقعية لتحليل التغيرات المجتمعية، التي تشتمل بطبعها على التغيرات الاقتصادية من بين تغيرات أخرى؛ ولاحظ في هذا الصدد أن النظام الاجتماعي في الحالة العادية لا يتوفر على آلية تلقائية توجهه نحو حالة توازن، وأنه عادة ما يتجه نحو حالة مغايرة للحالة التي كان فيها: "ففي الحالة العادية فإن أي تغير (أو صدمة تتسبب في التغير) لا يفرز تغيرات معاكسة له، وإنما تغيرات معضدة له في نفس اتجاهه ولكن بطريقة أقوى. وبسبب من هذه الدائرية في التسبيب فإن العملية المجتمعية عادة ما تكون تراكمية في طبيعتها وغالبا ما تكتسب سرعة بمعدلات متزايدة" (٣١:١٩٥٧). ويلاحظ في هذا الصدد إمكانية أن تتعرض آلية التغير المجتمعية للتوقف بفعل عوامل خارجية إلا أن الحالة التي تترتب على جمود التغير الذي حدث في بداية الأمر ليست بحالة طبيعية أو حالة مستقرة إذ يمكن لعوامل خارجية أخرى (أو لتدخل سياسات معينة) أن تتسبب في انتقال المجتمع لحالة جديدة ومغايرة لما كان عليه حال المجتمع عندما تعطلت عملية التغير الأولى، مما يعني أنه ليس هنالك حالة توا زن مستقر.

في إطار هذه الأطروحة سوف يصبح من العبث البحث عن، أو التركيز على، عامل واحد مهيمن على عملية إحداث التغير في المجتمعات كالعامل الاقتصادي مما يعني أهمية النظر للعوامل غير الاقتصادية وتداخلها وتفاعلها مع العوامل الاقتصادية التي ركزت عليها النظرية الاقتصادية التقليدية.

ويهمنا في هذا الصدد ملاحظة أن صدمة اكتشاف البترول في دول الخليج قد كانت صدمة إيجابية للمجتمع الذي كان موجودًا آنذاك وأن آلية التسبيب الدائري التراكمي قد

ترتب عليها تحول هيكلي عميق تمثل في إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي في قطاعين أساسيين: قطاع النفط بإنتاجية مرتفعة للغاية وقطاع غير نفطي بإنتاجية متدنية.

وتطورت مختلف القطاعة الفرعية غير النفطية عبر الزمن ليس باستقلال عما وفرة النفط من موارد مالية ضخمة تمكنت معها السلطات الحكومية من تنفيذ استثمارات هائلة في مختلف المجالات مما جعل تطور القطاعات الصناعية والخدمية ممكناً ليس كقطاعات منافسة لقطاع النفط، ولكن كقطاعات مكملة له وملبية لاحتياجات التنمية المختلفة. هذا وباعتماد الحكومات على الإيرادات النفطية في تمويل برامجها الاستثمارية أصبحت هذه القطاعات الأخرى هبة للنفط أيضًا. ولا يزال التسبيب المتراكم لعملية اكتشاف النفط، ووقعها كصدمة خارجية على المجتمع والاقتصاد، يفعل فعله في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول من خلال الإنفاق الحكومي.

وفي دراسة حديثة عن الكويت هدفت إلى اكتشاف أثر الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي تم حساب قيمة المضاعف عن طريق تقدير علاقة سببية. و"المضاعف"، كما هو معروف، هو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة من العملة المستخدمة في حساب الناتج الإجمالي تحت الدراسة. وفي حالة الكويت وجد أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي يزداد، نتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي بدينار واحد، بحوالي[٢١]:

- ١,٢٥ دينار لإجمالي الإنفاق الحكومي.
- ١,٨٢ دينار للإنفاق على بنود تعويضات العاملين، وشراء السلع والخدمات، واقتناء الأصول غير المالية؛
- ٠,٧٤ دينار للإنفاق على تعويضات العاملين والتحويلات الاجتماعية.
- ٢,٠٥ دينار للإنفاق على شراء السلع والخدمات واقتناء الأصول غير المالية.

[٢١] انظر صندوق النقد الدولي (٢٠١١:٥).

وتؤكد هذه النتائج أن النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي، بمختلف قطاعاته الفرعية، يعتمد بطريقة مباشرة على قطاع النفط حسبما لاحظنا أعلاه في إطار أطروحة التسبيب التراكمي الدائري.

وعلى هذا المستوى التجميعي العالي من النظر إلى اقتصاديات دول الخليج على أنها تتكون من قطاعين نفطي وغير نفطي تتأكد ملاحظة استحالة تويع هذه الاقتصاديات مما توصل إليه صندوق النقد الدولي (٢٠١١-3:a) من مشاهدة نصيب هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠. هذا وقد أوضحت التغيرات المرصودة ما يلي:

(أ) أنه خلال الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ انخفض نصيب القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في كل دول الخليج، فيما عدا دولة الإمارات: من ٨١% إلى ٧٢% في دولة البحرين؛ ومن ٦٤% إلى ٥٩% في السعودية؛ ومن ٥٢% إلى ٤٩% في عُمان، ومن ٦٢% إلى ٤٠% في قطر؛ ومن ٥٢% إلى ٤٨% في الكويت. أما في دولة الإمارات فقد ارتفع نصيب القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٠% إلى ٧١%.

(ب) أنه خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ سجل نصيب القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا في كل الدول الخليجية فيما عدا الكويت (حيث ظل النصيب ثابتًا عند ٤٨%)، والبحرين (حيث ارتفع نصيب القطاع غير النفطي من ٧٢% إلى ٧٥%)، وقطر (حيث زاد من ٤٠% إلى ٤٣%) هذا وانخفض نصيب القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من ٧١% إلى ٦٦% في الإمارات؛ ومن ٥٩% إلى ٤٨% في السعودية؛ ومن ٤٩% إلى ٤٦% في عُمان.

(ت) وعلى طول الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠ انخفض نصيب القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في كل دول الخليج فيما عدا الإمارات العربية. وعلى مستوى تجميع دول الخليج ككل انخفض نصيب القطاع غير النفطي في الناتج

المحلي الإجمالي لهذه الدول كمجموعة من ٦١% عام ١٩٩٠ إلى ٥١% عـــام ٢٠١٠.

وتعنى هذه النتائج أنه على الرغم من جهود التنويع التي بذلت، وعبرت عنها وثـــائق الخطط الرسمية، ازداد اعتماد هذه الدول على القطاع النفطي عوضًا عن انخفاضه.

خامسًا: إنتاجية القطاعات والتنويع الاقتصادي:

تتجلى مظاهر استحالة تنويع الاقتصاديات النفطية بالنظر إلى انتاجية عنصر العمل في إطار منطق التحول الهيكلي والذي يتطلب كما سبق وأن لاحظنا الانتقال من قطاع، أو قطاعات، متدنية الانتاجية إلى قطاع، أو قطاعات، مرتفعة الانتاجية الأمر الذي من شأنه تمكين الاقتصاد ككل من تحقيق نمو يعتد به على المدى الزمني الطويل. ويستند هذا المنطق بدوره على أساسيات النظرية الاقتصادية السائدة فيما يتعلق بتخصيص الموارد لتحقيق الكفاءة الانتاجية حسب انتاجية عوامل الانتاج. لأغراض هذه المقارنات سوف سيتم استخدام قاعدة بيانات الجدول الدولي، التي تصدرها جامعة بنسلفانيا بطريقة دورية وعلى أساس حقيقي بالمكافئ الشرائي للدولار الذي يمكن من المقارنات الدولية (هستون وأصحابه (٢٠١٢)). ويوضح الجدول الملحق رقم (٢) أن دول الخليج تتمتع بإنتاجية عالية للعامل على مستوى الاقتصاد ككل تضارع تلك المتوفرة في الدول المتقدمة وخصوصا النرويج التي تعتمد على الموارد الطبيعية. هذا ويتضح من الجدول الملحق رقم (٢) ما يلي:

(أ) أنه في عام ١٩٩٠ بلغت انتاجية العامل (بالمكافئ الشرائي لعام ٢٠٠٥) حوالي ٦٤,٥ ألف دولار للنرويج، دولة المقارنة، وحوالي ١٢٨,٠ ألف دولار للأمارات (بما يعادل ١٩٩% من انتاجية العامل في النرويج)؛ و٤١,٣ ألف دولار للبحرين (بما يعادل ٦٤% من تلك للنرويج)؛ وحوالي ٥٠,١ ألف دولار للسعودية (٧٧,٦% من تلك للنرويج)؛ و٤٥,٨ ألف دولار لعُمان (٧١,٠ % من تلك للنرويج)؛ وحوالي ٧٩,٠ ألف دولار لقطر (١٢٢% من تلك للنرويج)؛ و٨٨,٩ ألف دولار للكويت لعام ١٩٨٩ (١٣٨% من تلك للنرويج). وتعنى هذه

النتائج في عام ١٩٩٠ كان هنالك ثلاث دول خليجية تتفوق على النرويج في إنتاجية العامل على مستوى الاقتصاد.

(ب) أنه في عام ٢٠١٠ بلغت انتاجية العامل (بالمكافئ الشرائي لعام ٢٠٠٥) حوالي ٩٤,٩ ألف دولار للنرويج، دولة المقارنة (مسجلة بذلك معدلا للنمو السنوي بلغ حوالي ٢ في المائة). وبلغت انتاجية العامل لعام ٢٠١٠ حوالي ٩١,٧ ألف دولار للأمارات (بما يعادل ٩٧% من انتاجية العامل في النرويج، مسجلة معدلًا سالبًا للنمو بلغ حوالي ١,٧ في المائة))؛ و٤١,٠ ألف دولار للبحرين (بما يعادل ٤٣% من تلك للنرويج، ودون تسجيل معدلًا للتغير يعتد به)؛ وحوالي ٥٨ ألف دولار للسعودية (٦١% من تلك للنرويج، ومسجلة معدلًا للنمو بلغ حوالي ٠,٧ في المائة)؛ و٥١,٢ ألف دولار لعُمان (٥٤% من تلك للنرويج، ومسجلة معدلًا للنمو بلغ حوالي ٠,٦ في المائة)؛ وحوالي ١٨٢ ألف دولار لقطر (١٩٢% من تلك للنرويج، ومسجلة معدلًا للنمو بلغ ٤,٣ في المائة)؛ و٨٣ ألف دولار للكويت (٨٨% من تلك للنرويج، مسجلة بذلك معدلًا سالبًا للنمو بلغ ٠,٣ في المائة). وتعنى هذه النتائج أنه فيما عدا حالتي الإمارات والكويت (حيث انخفضت الإنتاجية) حافظت البحرين على إنتاجيتها المرتفعة وسجلت بقية دول الخليج معدلات للنمو في الإنتاجية وبطريقة ملحوظة في دولة قطر.

وتوضح هذه المقارنات على المستوى التجميعي أن دول الخليج لا تعاني من مشكلة اقتصادية فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية مقارنة بالدول المتقدمة التي تعتمد على الموارد كما تمثلها النرويج. إلا أنه لأغراض التحول الهيكلي، والتنويع الاقتصادي، يتطلب الأمر الحصول على، ومقارنة انتاجية العامل على مستوى قطاعات الاقتصاد وليس فقط على مستوى الاقتصاد ككل. تتطلب مثل هذه الحسابات توفر معلومات حول التوزيع القطاعي للعمال، وهي معلومات على الرغم من وجودها في المؤسسات الرسمية المعنية بتجميع

المعلومات في الدول إلا أنها لا تتوفر لأغراض التحليل في المجال العام لحكمة تخفى على الباحثين[٢٢].

مهما يكن من أمر تتطلب دراسة الانتاجية على مستوى القطاعات نظرة أكثر تفصيلاً للتكوين القطاعي للاقتصاد من تلك التي استخدمت لأغراض دراسة التحول الهيكلي. وفي الاقصاديات التي تعتمد على النفط عادةً ما ينظر إلى الاقتصاد على أنه يتكون من نشاطين انتاجيين: إجمالي الأنشطة النفطية (ويضم انتاج النفط الخام وانتاج الغاز الطبيعي)، وإجمالي الأنشطة غير النفطية (ويضم بقية القطاعات التقليدية للأنشطة غير النفطية: أنشطة الزراعة والأسماك؛ والأنشطة الصناعية بما فيها الصناعة التحويلية؛ وأنشطة الخدمات بقطاعاتها الفرعية).

وعلى الرغم من عدم توفر المعلومات التي تمكن من حساب انتاجية العامل لمختلف القطاعات في دول الخليج جميعها، تمكن شدياك وأصحابه (٢٠٠٨: ٧) من مثل هذه الحسابات لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات ومقارنة النتائج مع تلك للنرويج، كما فعلنا على المستوى التجميعي، وذلك لعام ٢٠٠٥. ويلاحظ أن شدياك وأصحابه قد قاموا بحساب انتاجية العامل لثمانية قطاعات وكانت النتائج على النحو التالي (أنظر الجدول الملحق رقم (٣)) :

(أ) قطاع التعدين والاستخراج والطاقة: بلغت انتاجية العامل في هذا القطاع حوالي ١,٩٩ مليون دولار في النرويج مقارنة بحوالي ١,٣٦ مليون دولار للعامل في المملكة العربية السعودية (٠,٦٨ من تلك للنرويج)، وحوالي ١,٢٤ مليون دولار في دولة الامارات (٠,٦٢ من تلك للنرويج)؛

(ب) قطاع الصناعة التحويلية: بلغت انتاجية العامل في هذا القطاع ٩٦ ألف دولار في النرويج (بما يعادل ٤,٨% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، مقارنة

[٢٢] شكوى عدم توفر المعلومات في المجال العام في الدول العربية عموما، ودول الخليج من بينها، عبر عنها الباحثين منذ زمن طويل ولم تحل حتى هذه اللحظة. ويلاحظ في هذا الصدد أننا قد حاولنا الحصول على مثل هذه المعلومات من المواقع الرسمية للأجهزة الاحصائية الوطنية المعنية، والأجهزة الاحصائية الاقليمية ولكن دونجدوى. وليس واضحا لماذا التكتم على أعداد العمال في القطاعات الانتاجية! انظر، على سبيل المثال، الشكوى التي عبر عنها بدوين – إدواردز (٢٠١١)، في معرض دراسته حول العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي.

بحوالي ٣٥ ألف دولار للسعودية (بما يعادل ٢,٥% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، و٥٠ ألف دولار في الامارات (بما يعادل ٤,٠% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)؛

(ت) الخدمات المالية والعقارية: بلغت انتاجية العامل في هذا القطاع ١١٣ ألف دولار في النرويج (بما يعادل ٥,٧% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، مقارنة بحوالي ١٦٧ ألف دولار للسعودية (بما يعادل ١٢,٣% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، و١٤٤ ألف دولار في الامارات (بما يعادل ١١,٦% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)؛

(ث) قطاع المواصلات والاتصالات: بلغت انتاجية العامل في هذا القطاع ١٣٢ ألف دولار في النرويج (بما يعادل ٦,٦% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، مقارنة بحوالي ٦٠ ألف دولار للسعودية (بما يعادل ٤,٤% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، و٥٥ ألف دولار في الامارات (بما يعادل ٤,٥% من قطاع الموارد الطبيعية)؛

(ج) قطاع الخدمات الحكومية: بلغت انتاجية العامل في هذا القطاع ٥٨ ألف دولار في النرويج (بما يعادل ٢,٩% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، مقارنة بحوالي ٣٩ ألف دولار للسعودية (بما يعادل ٢,٩% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، و٣٣ ألف دولار في الامارات (بما يعادل ٢,٧% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)؛

(ح) قطاع التجارة والمطاعم والفنادق: بلغت انتاجية العامل في هذا القطاع ٦١ ألف دولار في النرويج (بما يعادل ٣,١% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، مقارنة بحوالي ٩ ألف دولار للسعودية (بما يعادل ٠,٧% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، و٢٨ ألف دولار في الامارات (بما يعادل ٢,٣% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)؛

(خ) قطاع التشييد والكهرباء والماء والغاز: بلغت انتاجية العامل في هذا القطاع ٩٨ ألف دولار في النرويج (بما يعادل ٤,٩% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، مقارنة بحوالي ٦ ألف دولار للسعودية (بما يعادل ٠,٤% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، و٢١ ألف دولار في الامارات (بما يعادل ١,٧% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)؛

(د) قطاع الزراعة والغابات وصيد الاسماك: بلغت انتاجية العامل في هذا القطاع ٥٤ ألف دولار في النرويج (بما يعادل ٢,٧% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، مقارنة بحوالي ٢٠ ألف دولار للسعودية (بما يعادل ١,٥% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)، و١٦ ألف دولار في الامارات (بما يعادل ١,٣% من انتاجية قطاع الموارد الطبيعية)؛

ويتضح من هذه النتائج أن أعلى القطاعات إنتاجية بعد قطاع النفط هو قطاع الخدمات المالية والعقارية وذلك بإنتاجية بلغت حوالي ١٢,٣% و١١,٦% من إنتاجية قطاع النفط للسعودية والامارات على التوالي، وأن ثاني أعلى القطاعات انتاجية هو قطاع المواصلات والاتصالات بإنتاجية بلغت فقط ٤,٤% و٤,٥% من إنتاجية قطاع النفط للسعودية والامارات على التوالي. وتثير هذه النتائج السؤال المحوري حول سياسات التنويع: لماذا ترغب أي دولة في التنويع بعيدا عن القطاع الذي يتميز بأعلى انتاجية في اتجاه قطاعات ذات انتاجية متدنية للغاية؟

سادسًا: ملاحظات ختامية حول تحديات تموية:

استنادا على ملاحظة برنامج الأمم المتحدة التي تساوي بين التنمية المستدامة و التنمية البشرية، و على الشواهد التطبيقية التي تم استعراضها في أقسام هذه الورقة يمكن القول بأن أهم التحديات التنموية التي تواجه دول الخليج تتمثل في المثابرة لبناء رأس مال مؤسسي، و بناء رأسمال بشري و صياغة سياسات تنموية تحقق عدالة توزيع الدخل.

١,٤. بناء رأس المال المؤسسي:

كما سبق وأن لاحظنا في معرض تلخيصنا لاستعراض الأدبيات الذي قام به جيلب (٢٠١٠) أنه قد تبلور اتفاق حول أهمية أن تعمل الدول الغنية بالموارد الطبيعية على استثمار ايرادات هذه الموارد في بناء رأسمال مؤسسي يساعدها على إدارة مواردها بقدر أكبر من الرشاد في المدى الزمني الطويل. ويلاحظ في هذا الصدد الفجوة الواسعة التي تفصل بين دول مجلس التعاون الخليجي عن دولة كالنرويج فيما يتعلق بالتركيبة المؤسسية للدول. ولأغراض النظر في هذا الجانب يمكن الاستعانة بمؤشرات الحوكمة الدولية التي تم تطويرها في البنك الدولي والتي تبلور اتفاق حول امكانية استخدامها جميعا، أو مجموعة فرعية منها، على أنها مؤشرات للتركيبة المؤسسية للدول. ولأغراض التحليل، والقياس، تم تصنيف مؤشرات التركيبة المؤسسية للدولة، على أنها تشتمل على ثلاث زمر رئيسية تشتمل على زمرة عملية اختيار ومراقبة وتغيير الحكومة؛ وزمرة مقدرة الحكومة على صياغة، وتنفيذ، سياسات صائبة بطريقة فعالة؛ وزمرة احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعل بينهم. هذا ولأغراض تحليل حالة الدول الخليجية سنستخدم فيما يلي مكونات الزمرتين الأخيرتين لقياس رأس المال المؤسسي الذي تتوفر عليه هذه الدول مقارنة بالنرويج. ويهمنا في هذا الصدد التعريف بما تحتوي عليه هذه المكونات المؤسسية على النحو التالي[٢٣] :

(أ) فعالية الحكومة: بمعنى عكس مدركات حول نوعية الخدمات العامة، ونوعية جهاز الخدمة المدنية ودرجة استقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة وتنفيذ السياسات، ومصداقية الحكومة في التزامها بالسياسات التي تمّت صياغتها.

(ب) مستوى ونوعية الرقابة الحكومية: يُعنى بعكس مدركات عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ووضعها لضوابط تفسح المجال، وتحفز، تطور القطاع الخاص.

(ت) حكم القانون: يُعنى بعكس مدركات الحدّ الذي يثق فيه أفراد، ومختلف تكوينات، المجتمع بالقوانين والالتزام بها، وبالأخص فيما يتعلق باحترام وتنفيذ التعاقدات،

[٢٣] انظر كوفمان، د.، وكراي، أ.، وم. ماستروزي، (٢٠١٠)

واحترام حقوق الملكية، والانصياع لقوات حفظ الأمن، وقبول أحكام المحاكم بالإضافة إلى عكس مدركات احتمال تفشي حدوث الجريمة والعنف.

(ث) الحدّ من الفساد: يعكس مدركات المدى الذي تستخدم فيه السلطة العامة لتحقيق منافع شخصية، بما في ذلك كل أنواع الفساد، وكذلك حالات اختطاف الدولة بواسطة النخب السياسية والمصالح الخاصة.

دون الدخول في تفاصيل فنية، يهمنا ملاحظة أنه قد تطورت منهجية منضبطة لتجميع قياسات كل مؤشر من المؤشرات الفرعية الأربعة التي تشتمل عليها هذه الزمر وتنميطها بحيث تتراوح قيمها، من الناحية النظرية، بين قيمة عُليا وأخرى دنيا وبحيث يكون متوسط كل منها، على مستوى العالم، مساويًا للصفر وبانحراف معياري مساويًا لواحد كما في التوزيع الطبيعي (وعليه، من الناحية النظرية تتراوح قيمة كل مؤشر بين ٢,٥ وسالب ٢,٥، إلاّ أن التوزيع الواقعي للتقديرات عادة ما يترتب عليه قيم قصوى تختلف عن ذلك حسب توزيع الدول)..

حُسبت مؤشرات التركيبة المؤسسية منذ عام ١٩٩٦ من ٣٥ مصدرًا تقوم بتقدير قيم المؤشرات لأكبر عدد من الدول تسمح بإجراء المسوحات المطلوبة. هذا وقد توفرت هذه المؤشرات لعام ٢٠١٠، كأحدث سنة لعدد ٢١٥ دولة وإقليم. ويلاحظ في صدد استخدام هذه المؤشرات أنه يمكن تجميعها على أساس منهجية حساب دليل التنمية البشرية (تنميط المؤشرات لتتراوح قيمها بين صفر وواحد وتجميعها بعد ذلك على أساس المتوسط الهندسي) للحصول على مؤشر تجميعي للتركيبة المؤسسية يمكن من مقارنتها بين الدول وعبر الزمن[٢٤].

توضح النتائج التي تحصلنا عليها، والتي نوردها في الجدول الملحق رقم (٣)، أن هنالك فجوة نسبية ملحوظة تفصل التركيبة المؤسسية لدول الخليج عن تلك التي تتمتع بها

[٢٤] يلاحظ أن تنميط نقاط كوفمان وأصحابه لتصبح قيم المؤشرات تتراوح بين صفر وواحد يتطلب التعرف على أعلى وأدنى نقاط سجلت لكل مجال من مجالات التركيبة المؤسسية زو ربما كان مفيدا تسجيل أن القيم الدنيا والعليا التي رصدتها نتائج كوفمان وأصحابه قد كانت على النحو التالي: مجال كفاءة الحكومة (-٢,٢٤ للصومال؛ و٢,٤٨ لسنغافورة)؛ مجال نوعية العبء التنظيمي (-٢,٦٧ لكوريا الشمالية؛ و١,٩٠ للنرويج)؛ مجال حكم القانون (-٢,٤٣ للصومال؛ و١,٩٧ لفنلندا)؛ ومجال الحد من الفساد (-١,٧٣ للصومال؛ و٢,٧٣ للدنمارك).

النرويج وذلك على الرغم من تفوق عدد منها على دولة المقارنة فيما يتعلق بمستوى الدخل الحقيقي للفرد. ودون الدخول في مقارنات تفصيلية يتضح من هذه النتائج أن هنالك مجال واسع أمام هذه الدول في استغلال ثروتها النفطية لتحقيق انجازات مؤسسية تدعم من مقدرتها في ادارة اقتصادياتها حسب هياكلها الانتاجية القائمة. هذا وتوضح النتائج التي تحصلنا عليها أن مؤشر التركيبة المؤسسية للنرويج قد قدر بحواي ٠,٩٢ (بفجوة عن أعلى مستوى تبلغ حوالي ثمانية نقاط مئوية فقط) في حين أن أعلى مستوى للتركيبة المؤسسية في دول الخليج حققته قطر يقل عن ذلك للنرويج بحوالي ٢٠ نقطة مئوية، تليها عُمان بفجوة بلغت ٣٠ نقطة مئوية بينما تتراوح فجوات بقية دول الخليج بين ٣٥ نقطة مئوية للكويت و٣٨ نقطة مئوية لبقية الدول. وتعني هذه المقارنات أن هنالك مجالًا واسعًا أما دول الخليج لاستثمار ثروتها النفطية في الارتقاء بتركيبتها المؤسسية خدمة لتحقيق مستويات أعلى من الرفاه المجتمعي. هذا وتوضح المعلومات التفصيلية أن هنالك حاجة للارتقاء بمقدرة الحكومة وتقوية المقدرة للتحكم في الفساد، من بين مؤشرات التركيبة المؤسسية.

٢,٤. بناء رأس مال البشري:

في اطار التعريف العريض للتنمية عادة ما يتم قياس رأس المال البشري عن طريق مؤشر للتمتع بصحة جيدة للأفراد كما يعكس ذلك متغير متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ والتمتع بالحصول على المعرفة، كما يعكس ذلك متغيرين هما متوسط سنوات الدراسة التي حصل عليها أفراد المجتمع، ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع. هذا ويعني متوسط سنوات الدراسة متوسط "عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأفراد من سن ٢٥ سنة فما فوق استنادًا إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوبا بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم"؛ بينما يعني متوسط سنوات الدراسة المتوقع عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتلقاها طفل في سن الدخول إلى

المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل"[٢٥].

هذا وتوضح المعلومات المتاحة (أنظر الجدول الملحق رقم (٥)) أن دول الخليج، ضمن استراتيجاتها التنموية، قد حققت انجازات تنموية يعتد بها في مجال بناء رأسمالها البشري خصوصا في المجال الصحي إلا أن هنالك تحديًا كبيرًا لا يزال يحتاج إلى جهود تنموية في المستقبل لتقليل الفجوة التي تفصلها عن دولة مثل النرويج في مجال التعليم، وبالأخص في مجال نوع التعليم (الذي لا تتوفر حوله معلومات مفيدة حتى الآن). وفي هذا الصدد يتضح من الجدول أن هنالك فجوة كبيرة تفصل بين النرويج من جهة وكل واجدة من دول الخليج وأن هذه الفجوة تتراوح بين حوالي ٣,٣ سنة لكل من الامارات والبحرين كأقل فجوة إلى ٧,١ سنة لسلطنة عُمان كأعلى فجوة. من جانب آخر يوضح الجدول أن الفجوة في عدد السنوات المتوقعة في اكتساب المعرفة تتراوح بين ٣,٦ سنة كأدنى فجوة سجلت للسعودية و٥,٥ سنة سجلت لسلطنة عُمان.

٣,٤. محور السياسات:

استنادًا على مقترح أن قضية الكفاءة الانتاجية قد تمت الاجابة عليها بطريقة تلقائية في اطار الهياكل الاقتصادية لدول الخليج الغنية بالنفط والغاز، يمكن الزعم بأن القضية التنموية التي تواجه هذه الدول ليست تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي طويل المدى، إذ أن ذلك خارج نطاق تحكمها على أية حال، وأن لها قدر كبير من التنافسية في مجال انتاج النفط والغاز بدليل ارتفاع انتاجية العامل في هذا النشاط، وانما تتعلق القضية التنموية بعدالة توزيع الدخل المترتب على الثروات الطبيعية. ويلاحظ في هذا الصدد أن مثل هذه الدول لا تعاني من ظاهرة الفقر المطلق التي تعاني منها الدول الفقيرة (بمعنى وقوع نسبة

[٢٥] أنظر في أمر هذه التعريفات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٠: ٢٢٧).

معتبرة من السكان تحت خط فقر مطلق يحدد حسب تكلفة الاحتياجات الاساسية للحيـــاة)، وانما لديها مشكلة فيما يتعلق بالتوزيع العادل للدخل (وهوما يمكن النظر اليه على أنه فقر نسبي أو استبعاد اجتماعي).

هذا ويمكن النظر إلى طبيعة هذه المشكلة من خلال تمعن أي مقياس للفقـــر يتصـــف بخاصية التجانس من الدرجة صفر بين متوسط مستوى المعيشة وخط الفقر. ويلاحظ في هذا الصدد أن المنهجية الملائمة لتحديد خط الفقر في دول الخليج هي تلك التي اعتمـــدتها الدول الأوربية التي تتمتع بمستوى لدخل الفرد يعادل ذلك المستوى الذي تتمتع بـــه دول الخليج. تحت هذه المنهجية عادة ما يتحدد خط الفقر كنسبة من مستوى المعيشة (متوســـط أو وسيط دخل الفرد). على هذا الاساس يمكن التوصل إلى أن نسبة السكان التـــي تعـــد محرومة، أو مستبعدة، في المجتمع. تعتمد فقط على حالة توزيع مستوى المعيشة ولـــيس على مستوى المعيشة الذي تم تحقيقه[٢٦]. بمعنى أن ما يهم فيما يتعلق بصياغة السياسات يتعلق بتلك السياسات التي تعنى بقضايا التوزيع وليس بقضايا النمو الاقتصادي والكفـــاءة الانتاجية.

الملاحق

جدول ملحق رقم (١): التحول الهيكلي في دول الخليج ١٩٩٠-٢٠١٠

الدولة	معدل النمو(%)*	أنصبة القطاعات من الناتج المحلي الاجمالي (%)							
		الزراعة		الصناعة		الخدمات		الصناعة التحويلية	
		١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠١٠	١٩٩٠	٢٠١٠
دولة الامارات	١,٥	١,٠	٠,٨	٥٨,١	٥٣,٢	٤٠,٩	٤٦,٠	٧,٣	٩,٣
مملكة البحرين	٠,٠١	٠,٨	٠,٤	٣٦,٧	٤٣,٨	٦٢,٥	٥٥,٨	١١,١	١٦,٠
المملكة العربية السعودية	١,٥	٥,٧	٢,٦	٤٨,٦	٦١,٨	٤٥,٧	٣٥,٧	٨,٦	١٠,١
سلطنة عُمان	٢,٣	٢,٧	١,٢	٥٦,٩	٦٢,١	٤٠,٥	٣٦,٧	٢,٩	٩,٧
دولة قطر	٥,٥	٠,٨	٠,١	٥٥,٧	٦٧,٠	٤٣,٦	٣٢,٩	١٢,٧	١٠,٥

[٢٦] دون الدخول في تفاصيل فنية يمكن التعبير عن أي مقياس للفقر، أو الحرمان أو الاستبعاد الاجتماعي، P، على أنه دالة في مستوى المعيشة، y، وخط الفقر، z، ومؤشر لعدم العدالة في التوزيع، q، على النحو التالي: $P = P(y, z, q) = P(\mu y, \mu z, q)$ حيث توضح علامة التساوي الثانية تجانس الدالة من الدرجة صفر. هذا وباختيار نسبة التغير لتساوي مقلوب خط الفقر $[\mu=1/z]$، وبتحديد خط الفقر كنسبة من الدخل، $[z=\beta y]$ نحصل على دالة لمقياس الحرمان تسوي: $P =P(1/\beta , q)$، وهي دالة تعتمد فقط على درجة عدم المساواة في التوزيع.

دولة الكويت	٢,٣	٠,٩	٠,٢	٥١,٧	٥٧,٥	٤٧,٤	٤٢,٤	١١,٥	٥,١

المصدر: أونكتاد (٢٠١٢)؛ وعلى عبد القادر علي (٢٠١٢: جدول ملحق أ.٢، ص ٤٠). * متوسط المعدل السنوي لنمو الدخل الحقيقي للفرد ١٩٨٥-٢٠٠٩

جدول ملحق رقم (٢): انتاجية العامل في دول الخليج مقارنة بالنرويج: ١٩٩٠ و٢٠١٠ (ألف دولار للعامل بالمكافئ الشرائي للدولار)

السنة	دولة الامارات	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عُمان	دولة قطر	دولة الكويت	النرويج
١٩٩٠	١٢٨,٤	٤١,٣	٥٠,١	٤٥,٨	٧٩,٠	*٨٨,٨	٦٤,٥
٢٠١٠	٩١,٦	٤١,٠	٥٨,٠	٥١,٢	١٨٢,٣	٨٣,١	٩٤,٩
متوسط معدل النمو السنوي (%)	١,٧	٠,٠٠	٠,٧	٠,٦	٤,٣	-٠,٣	٢,٠

المصدر: هستون واصحابه (٢٠١٢). * ١٩٨٩.

جدول ملحق رقم (٣): انتاجية العامل في مختلف القطاعات لعينة من الدول الخليجية مقارنة بالنرويج ٢٠٠٥ (مليون دولار بالمكافئ الشرائي)

القطاع	المملكة العربية السعودية		دولة الامارات العربية المتحدة		مملكة النرويج	
	انتاجية العامل (مليون دولار)	نسبة من قطاع النفط (%)	انتاجية العامل (مليون دولار)	نسبة من قطاع النفط (%)	انتاجية العامل (مليون دولار)	نسبة من قطاع النفط (%)
التعدين والاستخراج والطاقة	١,٣٦	١٠٠,٠	١,٢٤	١٠٠,٠	١,٩٩	١٠٠,٠
الصناعة التحويلية	٠,٠٣٥	٢,٥	٠,٠٥٠	٤,٠	٠,٠٩٦	٤,٨
الخدمات المالية والعقارية	٠,١٦٧	١٢,٣	٠,١٤٤	١١,٦	٠,١١٣	٥,٧
المواصلات والاتصالات	٠,٠٦٠	٤,٤	٠,٠٥٥	٤,٥	٠,١٣٢	٦,٦
الخدمات الحكومية	٠,٠٣٩	٢,٩	٠,٠٣٣	٢,٧	٠,٠٥٨	٢,٩
التجارة والمطاعم والفنادق	٠,٠٠٩	٠,٧	٠,٠٢٦	٢,٣	٠,٠٦١	٣,١
التشييد والكهرباء والماء والغاز	٠,٠٠٦	٠,٤	٠,٠٢١	١,٧	٠,٠٩٨	٤,٩
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	٠,٠٢٠	١,٥	٠,٠١٦	١,٣	٠,٠٥٤	٢,٧

المصدر: شدياك واصحابه (٢٠٠٨).

جدول ملحق رقم (٤): مؤشرات الهيكل المؤسسي لدول الخليج مقارنة بالنرويج لعام ٢٠١٠

الدولة	مؤشر مقدرة الحكومة	مؤشر نوعية التنظيم	مؤشر حكم القانون	مؤشر التحكم في الفساد	المؤشر التجميعي
الامارات	٠,٣١	٠,٦٥	٠,٦٤	٠,٦٦	٠,٥٤
البحرين	٠,٣٥	٠,٧٤	٠,٦٥	٠,٤٨	٠,٥٣
السعودية	٠,٤٦	٠,٦٠	٠,٥٩	٠,٤٦	٠,٥٣
عُمان	٠,٦٠	٠,٦٨	٠,٧١	٠,٥١	٠,٦٢
قطر	٠,٦٧	٠,٦٩	٠,٧٥	٠,٧٩	٠,٧٢
الكويت	٠,٥٩	٠,٦٠	٠,٧٠	٠,٥١	٠,٥٧
النرويج	٠,٨٥	٠,٩٠	٠,٩٩	٠,٩٣	٠,٩٢

المصدر: حسبت من كوفمان وأصحابه (٢٠١٠).

جدول ملحق رقم (٥): مؤشرات راس المال البشري لدول الخليج مقارنة بالنرويج لعام ٢٠١١

الدولة	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	متوسط سنوات الدراسة لمن هم فوق عمر ٢٥ سنة (سنة)	متوسط عدد سنوات الدراسة المتوقع (سنة)	الترتيب الدولي حسب دليل التنمية البشرية	الفرق بين الترتيب حسب الدخل والترتيب حسب دليل التنمية البشرية
الامارات	٧٦,٥	٩,٥	١٣,٣	٣٧	٣٦-
البحرين	٧٥,١	٩,٤	١٣,٤	٤٢	١٤-
السعودية	٧٣,٩	٧,٨	١٣,٧	٥٦	١٩-
عُمان	٧٣,٠	٥,٥	١١,٨	٨٩	٥٠-
قطر	٧٨,٤	٧,٣	١٢,٠	٣٧	٣٦-
الكويت	٧٤,٦	٦,١	١٢,٣	٦٣	٥٠-
النرويج	٨١,١	١٢,٦	١٧,٣	١	٦

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١١)

المراجع باللغة العربية

أمارتيا سن، (١٩٩٩)، التنمية حرية: مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر؛ تمت ترجمته في عام ٢٠٠٤ بواسطة شوقي جلال، وصدرت الترجمة عن عالم المعرفة عام ٢٠٠٤.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠١١)، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: الانصاف والاستدامة؛ نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠١٠)، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية؛ نيويورك.

بول كوليير، (٢٠٠٨)، مليار نسمة تحت خط الفقر: لماذا تفشل البلاد الأشد فقرا في العالم؟ وما الذي يمكن عمله حيال ذلك؟ ؛ نقله إلى العربية هيثمجودت نشواتي ٢٠١٠، العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

جلال أمين، (٢٠١٢)، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك؛ دار الشروق، القاهرة .

محمد غانم الرميحي، (١٩٩٥)، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، الطبعة الرابعة؛ دار الجديد، بيروت.

علي عبد القادر علي، (٢٠١٢)، "ملاحظات استكشافية حول النمو المستدام والتنمية في الدول العربية"؛ مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد الأول، العدد الأول، ص ٩-٤٤.

لانت بريتشيت، (٢٠٠٦)، "البحث مستمر: بعد عقود من بحوث النمو، ما الذي يستطيع الاقتصاديون الأكاديميون قوله حقا بشأن السياسة؟"؛ مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٤٣، العدد ١، ص ١٨-٢٢.

محمد بن ناصر الحجري، (٢٠٠٠)، أثر موقف الموازنة العامة للدولة على متغيرات اقتصاد الكلي في سلطنة عُمان؛ مطابع النهضة، سلطنة عُمان.

References

Gelb, A., (2011), "Economic Diversification in Resource Rich Countries"; paper based on a lecture delivered at the Central Bank of Algeria; www.cgdev.org.

Heston, A., R.Summers and B. Aten, (2012), Penn World Table Version: CICPIP at the University of Pennsylvania, www.sas.upenn.edu.

Hvidt, M., (2013), "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends"; research paper no. 27, www.lse.ac.uk/LSEKP.

IMF, (2011), Gulf Cooperation Council Countries: Enhancing Economic Outcomes in an Uncertain World; a Report prepared by a team led by S. Beidas-Strom; www.imf.org.

IMF, (2011-b), Kuwait: Selected Issues; Report no. 12/218; www.imf.org.

Kaufmann, D., Kraay, A., and M. Mastruzzi, (2010), "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues"; Policy Research Working Paper no. 5430, www.worldbank.org.

Kawaz, A., (2008), "Economic Diversification: The Case of Kuwait with Reference to Oil Producing Countries"; Journal of Economic Cooperation, vol. 29, no. 3, pp. 24-48.

McMillan, M., and D. Rodrik, (2011), "Globalization, Structural Change, and Productivity Growth"; a paper prepared for an ILO-WTO volume; http://www.hks.harvard.edu/fs/drodrik/Research%20papers/Globalization,%20Structural%20Change,%20and%20Productivity%20Growth.pdf

O'Connell, S., and B. Ndulu, (2000), "Africa's Growth Experience: A Sources of Growth Focus", (Nairobi: African Economic Research Consortium AERC, 2000). http://www.swarthmore.edu/SocSci/soconne1/documents/revision2.pdf

Papageorgiou, C., and N. Spatafora, (2012), "Economic Diversification in LICs: Stylized Facts and Macroeconomic Implications"; IMF Staff Discussion Note 12/13; www.imf.org.

Rodvik, D., (1999), The New Global Economy and Developing Countries; Washington, D.C.

Myrdal, G., (1957), Economic Theory and Underdeveloped Regions; University Paperbacks, Methuen, London.

Shediac, R., Abushakra, R., C.N. Moujaes, and M.R. Najjar, (2008), Economic Diversification: The Road to Sustainable Development; Report by Booz & co., www.booz.com.

Syrquin, M., and H. Chenery, (1989), "Three Decades of Industrialization"; *World Bank Economic Review*, vol. 3, no. 2, pp. 145-181.

UNCTAD, (2012), UNCTAD Handbook of Statistics 2012; www.unctad.org.

World Commission on Environment and Development, (1987), Our Common Future; Oxford University Press.